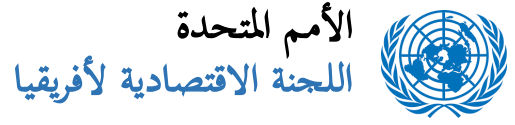


ECA/CA/ICSOE/35
Distr.: General
22 January 2019



Arabic
Original : French

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون
مالابو (غينيا الاستوائية)، ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

تقرير الاجتماع الخامس والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار
المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا



A. 20-00085

أولاً- مقدّمة

١- نظم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في مالابو، غينيا الاستوائية الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا الذي تناول موضوع "التحولات الرقمية والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا: الرهانات والتحديات والفرص" بالشراكة مع وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط في جمهورية غينيا الاستوائية.

٢- وكان الهدف الرئيسي للاجتماع استجلاء السبل والوسائل الكفيلة بتحسين مراعاة الاقتصاد الرقمي في استراتيجيات التنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، وذلك من أجل التعجيل بتحولها الهيكلي وتوحيد جهود كافة بلدان وسط أفريقيا في مجال الرقمنة لوضع منظومة رقمية متكاملة.

٣- وكان الهدف أيضا تقييم التقدم المحرز في التحول الهيكلي في وسط أفريقيا، واستعراض تقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي منذ الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية وبرنامج العمل لما تبقى من برنامج فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وتقديم التقرير السنوي عن التقدم المحرز في البرامج الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية (إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط الوطني في وسط أفريقيا)، وإطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا (٢٠١٩) المعنون "السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة" واستعراض التقرير السنوي عن المبادرات دون الإقليمية. وتتوفر وثائق الاجتماع على الموقع الشبكي التالي: www.uneca.org/ice-ca-35/pages/documents

ثانيا- الحضور

٤- حضر الاجتماع حوالي مئة مشارك. فبالإضافة إلى غينيا الاستوائية، البلد المضيف، كانت البلدان التالية ممثلة في الاجتماع: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون، والكونغو.

٥- وشارك في الاجتماع أيضا مندوبو المؤسسات التالية: مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمعهد دون الإقليمي للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلوكية واللاسلكية.

٦- وقد حضر العاملون في مجال الاقتصاد الرقمي في المنطقة دون الإقليمية والقارة، بمن فيهم رواد الأعمال، لإثراء المناقشات بمعرفتهم الواسعة بالمواضيع التي نوقشت.

٧- وتولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكتبها دون الإقليمي لوسط أفريقيا، أمانة الاجتماع.

ثالثا- حفل الافتتاح

٨- ترأس حفل الافتتاح السيد سيزار مبا أبوغو، وزير المالية والاقتصاد والتخطيط في غينيا الاستوائية. وألقى كلمات كل من ماريا كولوما إدجانغ بنغونو، عمدة بلدية مالابو المركزية، والسيد بيدرو أنتونيو، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيد مادي بياي، المنسق المقيم بالإنابة لمنظومة الأمم المتحدة في غينيا الاستوائية، والسيد سيزار مبا أبوغو الذي افتتح أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.

رابعاً- انتخاب أعضاء المكتب

٩- انتخب المشاركون المكتب التالي:

الرئيس: جمهورية غينيا الاستوائية

نائب الرئيس: جمهورية الكونغو

المقرر: جمهورية أفريقيا الوسطى

خامساً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

١٠- أقر الاجتماع جدول أعماله وبرنامج عمله دون إضافة تعديلات.

سادساً- وقائع الجلسات

١١- جرت المداولات في جلسات عامة وجلسات موازية لتعميق المناقشات. وقدمت عروض بشأن مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال اعقبها مناقشات.

(أ) عرض ومناقشة وثيقة العمل: ”التحولات الرقمية والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا: الرهانات والتحديات والفرص“

١٢- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضاً موجزاً عن الثورة الصناعية الرابعة. حيث أشار الخبير إلى أن هذه الأخيرة هي أهم ثورة مقارنة بالثورات الثلاث الأخرى التي جرى التطرق إليها بإيجاز. وقال إن الثورة الصناعية الرابعة التي تقوم على العلوم والرياضيات والخوارزميات سيكون لها تأثير على مجتمعاتنا بأكمله خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة. ولإعطاء فكرة عن بعد هذه الثورة، قال إن الذكاء الاصطناعي هو الدرجة الثانية في سلم من ألف درجة، وهو ما ينبئ بتأثيره المستقبلي على مجتمعاتنا، وأضاف أنه من الضروري دمج هذه الحالة من الحقائق في النماذج الاقتصادية في المستقبل وعدم الاحتفاظ بتلك التي لا تزال قيد الاستخدام حيث سيكون قد عفا عليها الزمن. واختتم ملاحظاته بالقول إن الثورة الصناعية الرابعة تندرج في منطقتي اللامركزية، مقابل الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة، مستشهداً على ذلك بنموذج عمل تقنية السجلات المغلقة.

١٣- وبدأت الأمانة عرض وثيقة العمل التي تحمل عنوان ”التحولات الرقمية والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا: الرهانات والتحديات والفرص“، بالقول إن الاقتصاد الرقمي ينمو بسرعة، سواء كان ذلك في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الخدمات ذات الصلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة في معدل تغلغلها وزيادة كبيرة في عدد الأعمال التجارية في الاقتصاد. واستشهدت كمثال على ذلك بخدمات الاتصالات الإلكترونية المتنقلة، أو الخدمات المصرفية المتنقلة، أو التجارة الإلكترونية بين المؤسسات والمستهلكين، وهي قطاعات شهدت نمواً وتطوراً سريعين في أفريقيا، بما في ذلك في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. غير أن المتحدث أشارت إلى أن تأثير الاقتصاد الرقمي على إيجاد فرص العمل أو نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات الضريبية في أفريقيا أقل من المتوسطات العالمية، وكذلك على مستوى التحول الرقمي للإدارة والأعمال التجارية.

١٤ - ومن أجل زيادة مساهمة التكنولوجيا الرقمية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مع مراعاة إمكاناتها في الزراعة والحراثة والتعدين، قُدمت حلول محتملة تتراوح بين استخدام الطائرات بدون طيار إلى صور الأقمار الصناعية أو الذكاء الاصطناعي. وبالنظر إلى العناصر المقدمة، يفترض أن تسمح هذه الحلول بإحداث تحوّل في الإنتاج والانتقال إلى مرحلة تصنيع بإتقان استخدام الأدوات الرقمية وتطويرها.

١٥ - وأشارت الأمانة إلى أن الرد على التحدي المتمثل في التحول والتنويع والتصنيع يجب أن يستند إلى التكنولوجيا الرقمية من خلال إيجاد حلول مسبقاً للتعويض عن نقاط الضعف التي وقفت عليها الدراسة، وهي: إطار قانوني غير مناسب، وموارد بشرية ضعيفة التدريب، ومناخ أعمال لا يفضي إلى تنمية هذا القطاع، وآليات تمويل تكاد تكون معدومة، لا سيما بالنسبة لرواد الأعمال والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية المنخفضة الأداء وغير المستقرة. وفي الختام، قُدمت العديد من التوصيات، بما في ذلك جعل الإنترنت ملكية عامة ووضع نظام لهوية رقمية لتعزيز الشمول الرقمي والمالي.

١٦ - وأعقبت العرض مناقشة أشار فيها الخبراء إلى أن إقامة اقتصاد رقمي في المنطقة دون الإقليمية يتجاوز نطاق الهياكل الأساسية للاتصالات، رغم أن هذه الهياكل تشكل محوراً لا غنى عنه لاستراتيجية رقمية دون إقليمية، ودعوا إلى وضع سياسة دون إقليمية موحدة للاقتصاد الرقمي تراعي الفرص المتاحة لكل بلد.

(ب) الحوار الرفيع المستوى بشأن الاقتصاد الرقمي في وسط أفريقيا - فريق المناقشة الأول

١٧ - أعقبت عرض وثيقة العمل مناقشات للفريقين رفيعي المستوى أدارهما الصحفي نيكوبيري نوفيلا. وتألّف الفريق الأول من السيد روفينو أوفونو أونودو، وزير النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في غينيا الاستوائية، والسيد جان جاك ماسيما - لاندجي، ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات في وسط أفريقيا ومدغشقر، والسيدة رين مبانغ إيسوبماجي، الرئيسة والمديرة التنفيذية للجنة الاقتصاد الرقمي في رابطة منظمات أرباب العمل في الكاميرون، والسيد جان فرانسوا لو بيهان، مدير السياسات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لدى الرابطة العالمية لمشغلي الهواتف النقالة.

١٨ - وأدارت حلقة النقاش الأولى من الحوار الرفيع المستوى الصحفية نيفيزيز نوفيلا، التي سلطت الضوء على السياق الذي تجري فيه المناقشة بشأن الاقتصاد الرقمي في وسط أفريقيا. وشددت على كوننا نشهد ظهور الثورة الصناعية الرابعة التي تفتح فرصاً هائلة، بما تحمله من مخاطر عديدة، وإمكانات ضخمة لزيادة النمو، وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية. وأشارت إلى أن الاقتصاد الرقمي في وسط أفريقيا يمكنه أن يساهم في مواجهة التحديات الإنمائية المتمثلة في التنويع الاقتصادي والتصنيع. ومع ذلك، ورغم بعض الجهود المبذولة، فإنه لا يزال في مراحله الأولى، وبدأ للتو في جذب انتباه واضعي السياسات والقطاعين العام والخاص.

١٩ - ومضت في حديثها مشيرة إلى أن البيانات الإقليمية والدولية تظهر أن مستويات الاتصال منخفضة جداً، وأن تكاليف الإنترنت هي من بين أعلى المستويات، وأن عرض النطاق الترددي هو من أدنى المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت أن هناك صحباً إعلامياً بشأن توافر وإمكانات الجيل الرابع من الهاتف النقال، في حين أن المستخدمين يحصلون على خدمات بسرعة قريبة عموماً من الجيل الثالث أو حتى الثاني. وتتفاقم هذه الحالة في حالة الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة وسكان الريف بوجه عام. وركزت المتحدثات على الحسائر التي تتكبدها المنطقة دون الإقليمية من حيث الوظائف والدخل والموارد الضريبية والإنتاجية والقدرة التنافسية والتطور التكنولوجي والرفاه. واختتمت كلمتها بالتساؤل عما يجب

على الحكومات والقطاع الخاص القيام به الآن بعد أن أصبح العالم على وشك الانتقال إلى الجيل الخامس، للانتقال بالهياكل الأساسية بسرعة والحصول على الدراية التقنية الأساسية التي ستشكل مستقبل الإنتاج والخدمات والاستهلاك.

٢٠- ثم توجهت بالحديث إلى أعضاء فريق المناقشة، مؤكدة أن هذا الأخير سيتناول الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي وآثاره على التنوع الاقتصادي والتصنيع في وسط أفريقيا. وطُرحت على المشاركين الأسئلة الثلاثة التالية:

(أ) ما مدى أهمية الاقتصاد الرقمي لوسط أفريقيا في مواجهة حتمية التنوع الاقتصادي والتصنيع؟

(ب) هل يمكن لوسط أفريقيا الانتقال إلى الثورة الصناعية الرابعة؟ وما هي الرهانات والمخاطر؟

(ج) ما هي الشروط التي ينبغي تليتها. ما هي الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الدول؟

(د) هل نحن بحاجة إلى نماذج جديدة لوضع السياسات والشراكات؟

(هـ) ما هو دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؟

٢١- وسلم أعضاء فريق المناقشة كلهم بأهمية الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنوع والتصنيع في بلدان المنطقة دون الإقليمية. غير أن الخبراء شددوا على أن الاقتصاد الرقمي لا يزال يُنظر إليه على أنه مسألة تقنية وقطاعية وليس تحولاً شاملاً رئيسياً يؤثر على جميع مجالات النشاط البشري. وجرى تناول المسائل التالية في مداخلتهم وأثناء المناقشات وقُدمت التوصيات التالية:

١- توصيات بشأن الهياكل الأساسية

تكتسي الهياكل الأساسية أهمية بالغة، وبالتالي فإن البحث عن وفورات الحجم ضروري بالنظر إلى تكلفة الاستثمار وانخفاض القدرة المالية للعديد من الدول الأعضاء. ويسهم هذا العائق أيضاً في ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات الرقمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

ولذلك يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أن تعتمد سياسة استثمارية منسقة في القطاع الرقمي وأن تعزز التعاون فيما بين دول المنطقة دون الإقليمية.

(ب) ينبغي للحكومات والمنظمات دون الإقليمية والقطاع الخاص تعزيز وتوسيع الهياكل الأساسية الوطنية (بما في ذلك شبكات الطرق والكهرباء) وتلك التي تربط بين البلدان وتفعيل خدمات التكامل دون الإقليمي مثل التجوال المجاني أو نقطة تبادل الإنترنت دون الإقليمية.

٢- توصيات بشأن الضرائب

لتعزيز الاقتصاد الرقمي، لا يزال دور الدولة أمراً لا مفر منه، ومن هنا تأتي أهمية السياسات الضريبية، من بين أمور أخرى. وحتى الآن، أدت السياسات الضريبية بوجه خاص إلى تحيزات سلبية ضد الابتكار والارتقاء بتكنولوجيا الشركات وتأسيس الشركات الناشئة، لا سيما من خلال تأثيرها على تكلفة المنتجات والخدمات الرقمية.

ولذلك يوصى بما يلي:

ينبغي للحكومات، من أجل دعم الارتقاء بتكنولوجيا الأعمال التجارية وتيسير ظهور القطاع الرقمي، أن تعتمد نظاماً ضريبياً مناسباً، لا سيما بإلغاء الضرائب عن جميع المدخلات اللازمة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مع تحليل تكاليف الفرص من حيث الدخل والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٣- توصيات بشأن الإطار القانوني والتنظيمي

رغم بعض الجهود المبذولة، لا يزال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الاقتصاد الرقمي ضعيفاً وغير متنسق على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، الأمر الذي يُحدُّ من ظهور الاقتصاد الرقمي. وهناك صعوبات مجتمعية على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تُحدُّ من نقل النصوص دون الإقليمية إلى التشريعات الوطنية، بما في ذلك تعدد الجهات الفاعلة والمبادرات في المجال الرقمي، وفي بعض الحالات، أولوية القوانين الوطنية على القوانين فوق الوطنية. ولكن وجود نصوص أمرٌ لا يكفي. كما جرت الإشارة إلى تصرفات احتكارات القلة والتواطؤ بين المشغلين في القطاع الرقمي كقيود تحد من ظهور الاقتصاد الرقمي بسبب تأثيره على أسعار المستهلكين.

ولذلك يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات الموازنة بين القوانين الوطنية والأطر دون الإقليمية والإقليمية والدولية في القطاع الرقمي، وكذلك في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما في مجال حماية البيانات وأمن المعاملات.

(ب) ينبغي للحكومات مراعاة خصوصيات الاقتصادات الوطنية حيث يهيمن القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بين أمور أخرى.

٤- توصيات بشأن التمويل

رغم فرص الاقتصاد الرقمي في التنويع الاقتصادي والتصنيع، لا يتوافر سوى عدد قليل جداً من مصادر التمويل لدعم الابتكار والشركات الناشئة والارتقاء بتكنولوجيا وحصول الناس على المنتجات والخدمات الرقمية.

ولذلك يوصى بما يلي:

ينبغي أن يدعم مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا الاقتصاد الرقمي من خلال صندوق استثمار رقمي لدعم المشاريع التي تنفذها الدول الأعضاء والقطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والشركات المبتكرة على المستوى دون الإقليمي.

٥- توصيات بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية

لا تزال التكنولوجيا الرقمية قليلة الانتشار في مجتمعاتنا ولا ترتبط إلا بقدر ضئيل بعملية التنمية، لا سيما بالسياسات القطاعية، حيث كثيراً ما يُنظر إليها على أنها مسألة تقنية بحتة من وجهة نظر الهياكل الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تردد بسبب العادات المكتسبة. ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تقوم بدور في دعم وتشجيع زيادة الاستخدام داخل النسيج الاقتصادي، ومراكز التعليم، والمجتمع ككل. وسبقت أمثلة تُبين الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومة المركزية في الربط بين التكنولوجيا الرقمية والتنمية. فالهوية الرقمية، وهي برنامج رئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف. ومن أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي، تظل الدولة أساسية، لا سيما بالنظر إلى الطابع الشامل للتدخلات التي يقتضيها الاقتصاد الرقمي ووزن الاستثمارات اللازمة. وعلى المنوال نفسه، ومن أجل تحسين الإدماج، تمثل الاتصالات الهاتفية المتنقلة فرصة كبيرة، لا سيما بالنسبة للقطاع غير الرسمي.

ولذلك يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات، في سبيل إزالة الحواجز الرقمية وبالتالي جعل مجتمعاتنا أكثر شمولاً وكفاءة ومرونة وابتكاراً وشفافية، أن تحوسب الإدارة العامة وتقوم باستثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية الرقمية من خلال اعتماد الحكومة الإلكترونية. ويمكن لبرنامج الهوية الرقمية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يساهم في ذلك. كما ستتمكن الحكومة الإلكترونية من المساهمة في تغيير المواقف والعادات تجاه التكنولوجيا الرقمية وتمكين نشر استخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية مع تحسين فرص حصول المواطنين على الخدمات، والشفافية، والكفاءة.

(ب) ينبغي للحكومات الحرص على مواءمة سياسات الاقتصاد الرقمي مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من أجل تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية في المجال الرقمي.

(ج) ينبغي للحكومات الحرص على أن يكون تطوّر التكنولوجيا الرقمية قادراً على المساعدة لتعجيل بتنمية الصناعات الكبيرة، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن تنمية الصناعات الكبيرة ذات التوجه الرقمي يمكن أن يكون مصدراً كبيراً جداً من مصادر النمو وفرص العمل للمنطقة دون الفرعية.

(د) ينبغي للحكومات ربط الاقتصاد الرقمي بعملية التنوع والتصنيع وأن تحدد البرامج أو النظم الإيكولوجية التي يمكن إنشاؤها مع مختلف الشركاء، بمن فيهم المستثمرون، سواء كانوا مواطنين محليين أو أجانب.

(هـ) ينبغي للحكومات اتخاذ خطوات لخفض تكاليف الخدمات الرقمية لتعزيز الشمول الرقمي.

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن الاقتصاد الرقمي في وسط أفريقيا - فريق المناقشة الثاني

٢٢- تألف فريق المناقشة الثاني من السيد إينوسنت أسيمويسي مودينغ، رئيس شعبة في تنسيقية المجموعات الرقمية والتنمية المجتمعية في هيئة مجتمع المعلومات في رواندا، والسيد سيمبليسيو ماركوس نكوغو ماي، المدير العام المساعد لهيئة الهياكل الأساسية للاتصالات في غينيا الاستوائية؛ والدكتور إريك توتو تشاو، قسم هندسة الحاسوب، جامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا، غانا؛ والدكتور آلان نكويوك، رئيس منتجات البرمجيات للدول الأعضاء، مركز تطبيقات المؤسسات في فيينا، ومكتب علوم الحاسوب والاتصالات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٣- وركز الفريق على الخبرات والحلول العملية لتنمية الاقتصاد الرقمي من أجل الانتقال من النظرية إلى الممارسة الابتكارية وتكييفها مع التغيرات التي شهدتها هذا القطاع وبلدان المنطقة دون الإقليمية الأخرى. وكمثال على الممارسة الجيدة، جرت الإشارة إلى حالي رواندا وغانا. حيث يتضح من هذا الحوار أن الدولة مسؤولة في المقام الأول عن إيجاد بيئة مواتية لتنمية الاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، يوجد بالفعل، في الوضع الراهن، عدد كبير من المجالات التي تستفيد فيها بلدان وسط أفريقيا استفادة مباشرة من الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك حوسبة العمليات. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على مسألة الأمية الرقمية، التي رأوا أنه لا ينبغي إغفالها لأن عدم الإلمام بالأداة الحاسوبية هو عامل من عوامل الاستبعاد. ومن المسلم به أن المدن يمكن أن تؤدي دوراً استراتيجياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي لأنها بالفعل مراكز للابتكار والخدمات والإنتاج في الاقتصاد الرقمي.

٢٤- وفي أعقاب المناقشات، قدم الفريق التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات دون الإقليمية أن تعتمد أولاً رؤية واضحة تتضمن خارطة طريق تشمل نظاماً للرصد والتقييم الدوريين.

(ب) ينبغي للحكومات والمنظمات دون الإقليمية أن تعمل على تطوير الهياكل الأساسية القائمة وتعزيزها وتوسيعها من خلال توسيع الحلقات، من أجل إقامة صلة أفضل على الصعيد القطري ودون الإقليمي عن طريق إنشاء حلقات تربط بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

(ج) ينبغي للحكومات أن تضع تطبيقات (عقد الصفقات الإلكتروني، والتوظيف الإلكتروني، ومنصة مكافحة الفساد، والحكومة الإلكترونية، والهوية الرقمية، والتكنولوجيا المالية، وما إلى ذلك) لتحسين تلبية احتياجات المجتمع، وزيادة الإيرادات والربحية، مع التأكيد على مساءلة الجميع. ويمكنها أن تبدأ بتدابير ذات مردود سريع مثل حوسبة توزيع الطلاب، وعقد الصفقات، ورصد أداء الموظفين العموميين.

(د) ينبغي للحكومات التركيز بوجه خاص على البحث والتطوير لإيجاد تطبيقات تلبى احتياجات المنطقة دون الإقليمية.

(هـ) وفي سبيل زيادة دور المدن الأفريقية في تعزيز الاقتصاد الرقمي، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات عن الدور المتنامي للمدن في الثورة الرقمية واقتراح نماذج للتخضر تشمل أقطاباً رقمية وتكنولوجية للمساهمة في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

(د) أعمال الأفرقة المواضيعية

٢٥- انقسم المشاركون إلى ثلاثة أفرقة لتعميق التفكير في المواضيع التالية:

(أ) نحو منظومات بيئية تفضي إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التحول الرقمي في وسط أفريقيا (الفريق ١)

(ب) التجارة الإلكترونية والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا (الفريق ٢)

(ج) الابتكارات التكنولوجية من أجل التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا (الفريق ٣).

٢٦- وقد كُلف الخبراء الذين شاركوا في هذا العمل بتقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق.

(هـ) عرض تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا منذ الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية وبرنامج عمله لما تبقى من برنامج فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٢٧- سمحت هذه الجلسة بعرض النتائج التي حققتها المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من خلال تنفيذ برنامج أنشطته، وما تبقى من أنشطة عام ٢٠١٩، والإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠.

٢٨- واستهلكت الأمانة عرضها بالإشارة إلى الإطار الذي تعمل فيه جماعة شرق أفريقيا، لا سيما المكتب دون الإقليمي، منذ الإصلاح الذي أدخله الأمين العام للأمم المتحدة من جهة، وتوافق آراء دولا من جهة أخرى. ومن بين النتائج التي حققتها المكتب الاعتراف به بوصفه مؤسسة مرجعية لقضايا التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وقال المتحدث إن المكتب يرافق، على مستوى الدول، كلا من تشاد والكاميرون والكونغو في وضع استراتيجياتها للتنويع الاقتصادي والتصنيع والاندماج في منطقة التجارة الحرة. ومضى يقول إن المكتب ساهم، على الصعيد دون الإقليمي، في اعتماد أدوات هامة لمواءمة السياسات التجارية بين الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي بناء قدرات المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الخاص. وفي الختام تناول العرض التوقعات لعام ٢٠٢٠. وخلال المناقشات، عرض المكتب على الخبراء المخطط التنظيمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأكد من جديد استعدادة لدعم الدول الأعضاء في مسيرتها نحو التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من أجل منطقة دون إقليمية تنعم بالازدهار.

(و) عرض التقرير السنوي عن حالة الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية: إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط الوطنية في وسط أفريقيا

٢٩- قدمت الأمانة التقرير السنوي عن التقدم المحرز في الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية: إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط الوطنية في وسط أفريقيا. وكشف العرض أنه رغم التقدم المشجع المحرز في بعض الأهداف، ظلت المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، والوصول إلى الهياكل الأساسية. وسلط العرض الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج ورصدها، وإنتاج الإحصاءات والتمويل من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. واختتم المتحدث كلمته بالإشارة إلى أهمية قيام بلدان وسط أفريقيا بتعزيز أسسها الاقتصادية الكلية في سبيل تحسين قدرتها على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتعزيز الجدوى الاقتصادية. وأبرز العرض أيضا ضرورة قيام حكومات وسط أفريقيا بتهيئة بيئة مواتية لإيجاد بيانات شاملة لمعالجة الثغرات الإحصائية.

٣٠- ركزت المناقشات التي تلت ذلك على توافر البيانات عن أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. وشدد الخبراء على أهمية بناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية على تنفيذ الخطتين ورصدهما. وشددوا على ضرورة إشراك الهيئات القطاعية بالإضافة إلى المعاهد الإحصائية الوطنية. وأشاروا إلى أنه نظرا لنقص البيانات، سيكون من الأنسب الآن إصدار تقرير يركز على رصد أهداف التنمية المستدامة باستخدام أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة، من بين أمور أخرى. واقترحوا التواصل مع فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا لتوثيق الهدف ١٦. وأعربت بعض البلدان عن اهتمامها بتلقي التدريب على استخدام أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة.

(ز) إصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩ "السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا" وعرض الأداة المشتركة لرصد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمهما

٣١- أصدرت الأمانة التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٩ بعنوان "السياسة المالية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا" وعرضت الأداة المشتركة لرصد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمهما.

٣٢- وأشارت خبيرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عرضها التقرير الاقتصادي إلى أن متوسط النمو الاقتصادي في أفريقيا بلغ على مدى العقدين الماضيين حوالي ٤ في المائة، مستندا في ذلك إلى النمو في الاستهلاك وفي الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وأسعار السلع الأساسية المواتية عموما. ومع ذلك، لكي تحقق البلدان الأفريقية أهداف التنمية المستدامة وتلبي تطلعات خطة عام ٢٠٦٣، سيكون من الضروري التعجيل بوتيرة النمو ونوعيته. ولهذا الغرض، شددت الخبيرة على أن السياسة المالية يمكن أن تعزز النمو الشامل إذا ما اتخذت تدابير لتحقيق مزيد من الكفاءة في الإنفاق العام وإدارة المالية العامة. وقالت إن التقرير يوصي الحكومات الأفريقية باستخدام أدوات السياسة الضريبية بشكل أفضل لتسريع الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣- وأعقب التقرير عرضاً عن تشغيل أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. حيث تتيح هذه الأداة التوفيق بين أهداف الخطتين وغاياتهما ومؤشراتها، والحصول على تشخيص على مستوى إدماجهما في الخطط الإنمائية الوطنية. وأحاط المشاركون علماً بعرض التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ٢٠١٩، وأعربت بعض البلدان عن اهتمامها بتلقي التدريب على استخدام أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة.

(ح) تقرير عن تنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٣٤- أشارت خبيرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عرضها التقرير المتعلق بالمبادرات دون الإقليمية، إلى أن هذه الوثيقة تُقدّم إلى اللجنة الحكومية الدولية على سبيل الإعلام وفي إطار تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا ٢٠١٨-٢٠١٩. وقالت إن تقرير هذا العام سيهدف إلى إطلاع اللجنة على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما في وسط أفريقيا. وفي عرضها نشأة منطقة التجارة الحرة بإيجاز، سلطت الضوء على تعقيد عملية التفاوض وضرورة أن تعيّن الدول الأعضاء أفرقة تقنية رفيعة المستوى للاستفادة منها والتخفيف من مخاطرها إلى الحد الأقصى.

٣٥- ولهذا الغرض، عرضت الخدمات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية إلى الدول الأعضاء والجماعات دون الإقليمية من خلال المركز الأفريقي للسياسات التجارية، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا. وأوجزت المتحدث مختلف أنواع الأنشطة المعروضة والأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في بعض البلدان في المنطقة دون المنطقة، بما في ذلك المنتديات، ودراسات أثر منطقة التجارة الحرة والاستراتيجيات الوطنية للاستجابة لهذه المنطقة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على ضرورة استفادة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على نحو أفضل من الخدمات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية، وبالتالي الحرص على إشراك أفرقة قوية ومتسقة من أجل إيجاد رأسمال في مجال المعارف والقدرات التفاوضية التي تتطلبها منطقة التجارة الحرة، بالنظر إلى ما تمثله من فرص وتطرحة من تحديات ومخاطر. وأحاط المشاركون علماً بالمعلومات المستمدة من التقرير وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة.

سابعاً- مسائل أخرى

٣٦- لم تُثر أي نقطة في هذا البند.

ثامناً - موضوع الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية وموعد انعقادها ومكانه

٣٧- أوصت الأمانة الخبراء بالتفكير في مسألة رأس المال البشري بوصفه عاملاً رئيسياً في التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا في الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. وعقب العرض الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مسوّغات هذا الموضوع وتحليل موجز للتحديات والفرص في وسط أفريقيا، جرت مناقشة بين الخبراء فأعربوا بالإجماع عن تأييدهم للموضوع الذي أُعتبر مناسباً في ضوء القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. وأثنى الخبراء على الأمانة لجودة العرض وأهمية الموضوع.

٣٨- واقترح الخبراء أيضاً أن تستضيف جمهورية الكونغو الاجتماع السادس والثلاثين للجنة في عام ٢٠٢٠. وتعهد رئيس وفد جمهورية الكونغو بإبلاغ السلطات وإرسال التأكيد إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أقرب وقت ممكن.

تاسعاً- اعتماد بيان مالابو الختامي

٣٩- بعد العروض والمناقشات، اعتمد الخبراء بيان مالابو الختامي الذي يتضمن توصيات لتعتمدها العديد من الجهات الفاعلة على المدى القصير.

عاشراً - الاحتتام

٤٠ - في نهاية المداولات، وجهت اللجنة رسالة شكر إلى فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس الدولة والحكومة في جمهورية غينيا الاستوائية، وكذلك إلى شعب جمهورية غينيا الاستوائية على ما قدموه من دعم وكذلك على ما حظي به جميع المشاركين من ترحيب حار وكرم ضيافة خلال إقامتهم في مالابو.

٤١ - وعقب الكلمة الختامية التي ألقاها السيد أنتونيو بيدرو، مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، شكرت السيدة ماريا ديل مار بونكانكا تاباريس، وزيرة الدولة المكلفة بالمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، الخبراء على مشاركتهم النشطة في العمل قبل أن تعلن اختتام الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.